



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

The role of taxes in financing the general budget deficit and its impact on achieving economic balance.

Prof. Dr. Ban Salah Abdel Qader

College of Law, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Dr.ban@colaw.uobaghdad.edu.iq

The researcher. Rana Mohammed Yassin

College of Law, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Rana.Ahmed2202m@colaw.uobaghdad.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 14 August 2024
- Accepted 13 October 2024
- Available online 1 June 2025

Keywords:

Abstract: This research explains the concept of taxes, the state budget, and the deficit that public budgets suffer from in most of the world. We also attempt to shed light on the role that taxes play in financing the general budget deficit. We diagnose the location of tax revenues to total public revenues, and we attempt to provide to maximize this role to achieve economic balance and stability.

دور الضريبة في تمويل عجز الموازنة العامة وأثر ذلك على تحقيق

التوازن الإقتصادي

أ.د. بان صلاح عبد القادر

كلية القانون، جامعة بغداد، بغداد، العراق

Dr.ban@colaw.uobaghdad.edu.iq

الباحثة. رنا محمد ياسين

كلية القانون، جامعة بغداد، بغداد، العراق

Rana.Ahmed2202m@colaw.uobaghdad.edu.iq

معلومات البحث :	الخلاصة: لقد تم في هذا البحث بيان مفهوم كل من الضرائب والموازنة العامة للدولة والعجز الذي تعاني منه الموازنات العامة في أغلب دول العالم وحاولنا تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في تمويل عجز الموازنة العامة، حيث تم تشخيص قلة مساهمة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة وحاولنا تقديم المعالجات بغية تعظيم هذا الدور لتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي.
تواريخ البحث:	- الاستلام : ١٤ / آب / ٢٠٢٤ - القبول : ١٣ / أكتوبر / ٢٠٢٤ - النشر المباشر : ١ / حزيران / ٢٠٢٥
الكلمات المفتاحية :	-

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تشكل الضرائب مورداً مهماً من الموارد المالية للدولة، فهي تعتبر من الأدوات المالية التي تلجأ إليها جميع الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية والإقتصادية لسد الحاجات العامة وتغطية موازنتها العامة بهدف تحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع، وفي عصرنا الحديث بدأت دول العالم تعاني من ظهور العجز في موازنتها العامة ونتيجة لخطر لجوء الدولة إلى تمويل هذا العجز باللجوء إلى الإيرادات غير الإعتيادية، ولقلة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام رغم أهميتها، تم تسليط الضوء على هذه الإيرادات لمحاولة تعظيمها ومعالجة ما يعثرها من معوقات حتى يمكن للدولة بواسطتها من الوصول لحالة التوازن الإقتصادي.

أهمية البحث:-

يكتسب هذا البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة كونها تعتبر من أقدم مصادر الإيرادات العامة، فضلاً عن أهميتها في تحقيق أهداف السياسة المالية والإقتصادية والإجتماعية للدولة، فعندما تلجأ الدولة لهذا المورد السيادي لتغطية العجز الحاصل في

موازنتها فأنها بذلك ستخفف من وطأة الآثار السلبية فيما لو قامت بتغطيته بوسائل التمويل الأخرى كاللجوء للإقتراض أو الإصدار النقدي الجديد.

مشكلة البحث:-

لقد تراجعت في الآونة الأخيرة نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل عجز الموازنة العامة مما دفع الدول للبحث عن مصادر تمويل أخرى داخلية أو خارجية وذلك بسبب ما يعانيه النظام الضريبي في دول عديدة من مشاكل عديدة أدى إلى التقليل من هذه المساهمة وبالتالي تقام مشكلة العجز التي أجبرت الدولة اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجية لتغطيته.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى إبراز أهمية الضرائب وزيادة نسبة مشاركتها في الإيرادات العامة حتى تستعين بها الدولة في سد نفقاتها العامة وبالتالي خفض نسبة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة والوصول لحالة التوازن الإقتصادي.

خطة البحث:-

سوف نقوم بدراسة موضوع الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومدى تأثير ذلك في الوصول لحالة التوازن الإقتصادي وذلك بموجب خطة موزعة على مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للضريبة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أما المبحث الثاني سنبين فيه مدى تأثير الإيرادات الضريبية على تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي للضريبة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

لبيان الإطار المفاهيمي للضريبة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة سنشرع في تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين، نتناول في المطلب الأول بيان مفهوم الضريبة وتوضيح أهميتها كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة ، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى بيان ما المقصود بعجز الموازنة العامة وأسبابه وإلى إبراز دور الضريبة في تمويله.

المطلب الأول:- مفهوم الضريبة ، تعريفها، أنواعها وأهميتها.

للإحاطة بمفهوم الضريبة لابد لنا من تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول منه تعريف الضريبة والقواعد التي تحكمها وفي الفرع الثاني سنتناول فيه بيان أهمية الضريبة.

الفرع الأول:- تعريف الضريبة والقواعد التي تحكمها.

تعتبر الضريبة (Tax) من أهم المصادر التي تستخدمها الحكومات لتمويل موازنتها العامة السنوية، لذا فقد تعددت التعريفات التي أوردها الكتاب بشأن الضريبة فقد عرّفها البعض على أنها (فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة والمحلية بصور نهائية، مساهمة منه

في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة^(١)، كما تعرف على أنها (مبلغ من النقود تفرضه الدولة على الأشخاص ويستحصل منهم بصورة إجبارية وبصفة نهائية دون مقابل معين وذلك لغرض إستخدامها في تحقيق منفعة عامة)^(٢)، وعرفت كذلك بإنها (التكليف الذي تفرضه الدولة على الناس لأجل حاجاتها المبرمة ووفاء ديونها)^(٣)، ومن التعاريف أعلاه يتضح لنا أن الضريبة تمتاز بعدة خصائص وكما مبين أدناه:-

١- الضريبة فرض نقدي:- فهي تمثل إقطاع مبلغ من النقود وهذا يتماشى مع ما فرضه الاقتصاد الحديث فإذا تم إستيلاء الدول على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة وأصبح مصادرة بالنسبة للمنقولات^(٤)، وذلك لأن تحصيل الضريبة عيناً سيحمل الدولة تكاليفاً باهضة كما أنه يخالف فكرة العدالة التي تمتاز بها الضريبة^(٥).

٢- الضريبة فرض جبري:- أي أنها تفرض من قبل الدولة بموجب سلطتها كون أن العلاقة بين الدولة والمكلفين هي علاقة قانونية وليست تعاقدية، فالمرشح هو الذي يحدد بإرادته المنفردة نوع الضريبة ووعائها وسعرها وجميع الإجراءات القانونية الخاصة بها، لذلك فهي تصدر على شكل تشريع محدد يقر من قبل السلطة التشريعية^(٦).

٣- دفع الضريبة دون مقابل:- تدفع الضرائب لتحقيق أهداف ومنافع عامة تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع لأن القصد من جباية الضريبة هو تمويل الإنفاق الحكومي، فلا توجد منفعة خاصة تعود على الفرد بشكل مباشر نتيجة دفعه للضريبة، فالدولة تقوم بخدماتها لإشباع الحاجات العامة غير

(١) د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة - الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة - مصر، ٢٠١٤، ص ٩٩.

(٢) هشام محمد صفوت العمري، إقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة عصام، بغداد - العراق، ١٩٨٦، ص ٧٩.

(٣) د. فوزي عطوي، المالية العامة-النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

(٤) د. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١١، ص ١١٩.

(٥) د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٣٦.

(٦) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، دار السنهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٨، ص ٨٨.

القابلة للتجزئة كالأمن والدفاع والعدل وغير ذلك، وهنا يتحدد إلتزام كل فرد بمقدرته على الدفع وليس الإستفادة^(١).

هذا وتحكم الضريبة مجموعة من الأسس العامة التي يسترشد بها المشرع عند فرض الضريبة وهذه القواعد هي:-

١- العدالة الضريبية:- وتعتبر هذه القاعدة من أهم الركائز المالية والإقتصادية التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة والتي يجب أن تكون مقبولة بين الناس ولا تثير تضرهم وحتى تتحقق العدالة الضريبية لابد أن يتوافر فيها أمران هما العمومية والمساواة، وتكون الضريبة عامة بمعنى أنها تشمل جميع القاطنين في الدولة الذين يتمتعون بخدماتها سواء كانوا من الوطنيين أو الأجانب المقيمين في الدولة، أي تساوي كافة المراكز القانونية للأفراد أمام الضريبة ممن تتوافر فيهم أو في أموالهم شروط فرض الضريبة عليهم، أما المساواة فتعني أن تفرض الضريبة بنسبة تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة وبنسب أقل على أصحاب الدخل المنخفضة، أو إعفاء الطبقات الفقيرة من الضريبة دون أن يخل ذلك بمبدأ المساواة^(٢)، والذي يطلق عليه ما يُسمى بـ (شخصية الضريبة) أي أن يأخذ قانون الضريبة بالظروف الشخصية المحيطة بالمكلف ويضع لها إعتباراً بأن يتم تقدير الضريبة حسب قدرته التكليفية التي تتحدد بناءً على مركزه المالي^(٣).

٢- اليقين الضريبي:- وتقضي هذه القاعدة بأن تكون الضريبة محددة وواضحة للمكلف بدون غموض في فرضها، أي أن سعرها ووعائها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام وإجراءات معروفاً مسبقاً من قبل المكلف بأدائها، ويربط بين ثبات الضريبة واليقين بها أي أن الضريبة لا يتيسر للمكلف العلم بها إذا تم تغييرها بين فترة وأخرى فالتغيرات عليها يجب أن تكون ضمن حدود وبما لا يؤثر على النشاط الاقتصادي^(٤).

(١) أ. د. خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٦، ص ١٣٦.

(٢) د. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت-لبنان، ٢٠١٥، ص ١٣١-١٣٢.

(٣) د. محمد علوم محمد، الإعتبار الشخصي للمكلف الضريبي في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية القانون - جامعة تكريت، السنة (٨)، المجلد (٣)، العدد (٢٩)، ٢٠١٦، ص ٢٩٥.

(٤) د. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام- المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٣٢٢-٣٢٣.

٣- الملائمة الضريبية:- أي أن تقوم الدولة بتحصيل الضرائب في وقت يكون متلائم مع ظروف المكلف وأوضاعه، أي يتزامن فرضها مع حصوله على الدخل، فلا يكون فرض الضريبة سابقاً على وقت تحقق الدخل ولا أن يكون فرضها لاحقاً له بفترات متباعدة^(١).

٤- إقتصاد الضريبة:- ويقصد بإقتصاد الضريبة أن تقتصد الدولة بتكاليف جبايتها حتى يكون صافي إيراد الضريبة بعد طرح تكلفة جبايتها والذي يدخل للخزينة العامة أكبر ما يمكن، وبذلك على الدولة أن تختار أسلوب الجباية بأقل كلفة ممكنة^(٢).

الفرع الثاني:- أهمية الضريبة.

تعمل الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في حالات الكساد أو التضخم، ففي أوقات التضخم تعمل الضرائب على سحب القدرة الشرائية الزائدة أي خفض الطلب الكلي، ولا يتم ذلك إلى من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، إذ يساهم رفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات وخاصة السلع الكمالية من الحد من إجمالي الطلب على السلع والخدمات بأنواعها كافة، أما في أوقات الإنكماش وما ينتج عنه من تحقق الفجوة الإنكماشية حيث يتم معالجتها بإجراءات معاكسة تتمثل بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام لرفع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتحقق فيه التشغيل الكامل، أي خلق قدرة شرائية للقضاء على الفجوة الإنكماشية، حيث يستوجب ذلك خفض الضرائب المفروضة على الدخل و على أرباح الإستثمارات أو رفعها على الأرباح غير الموزعة وغير المستثمرة^(٣).

المطلب الثاني:- عجز الموازنة العامة، مفهومه وأسباب حدوثه ومعالجته.

لا بد لنا قبل الخوض في مفهوم عجز الموازنة العامة أن نبين ما المقصود بالموازنة العامة للدولة، لذا سيتضمن الفرع الأول الإطار النظري للموازنة العامة وسنوضح في الفرع الثاني مفهوم العجز وأسباب تحققه وكيفية معالجته وكما في أدناه:-

الفرع الأول:- الإطار النظري للموازنة العامة.

الفرع الثاني:- عجز الموازنة العامة، المفهوم والأسباب.

الفرع الأول:- الإطار النظري للموازنة العامة.

(١) د. علي هادي عطية الهلالي، الإتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة، بدون ذكر طبعة ومكان الطبع، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٢) د. علي محمد خليل، د. سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ص ١٨٦.

(٣) د. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١١، ص ٢٦٧.

الموازنة العامة هي خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة، وهي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المخطط لها.

إن مفهوم الموازنة العامة للدولة يدور حول فكرة التقدير والتخمين لذلك تعددت وتطورت مفاهيم الموازنة العامة للدولة بتعدد الفقهاء والباحثين وبتطور الفكر المالي، كما أن هذه المفاهيم تنوعت في التشريعات الوضعية باختلاف الأنظمة السياسية للدول على وفق نظرة كل منهم إلى الموازنة^(١)، كما إن الفقهاء قد اختلفوا في إضفاء الصفة القانونية للموازنة العامة بين عدة إتجاهات^(٢)، ولإحاطة بمفهوم الموازنة العامة وطبيعتها القانونية، لابد لنا أن نبين أولاً التعريف العام للموازنة العامة وخصائصها، ومن ثم ننقل لبيان طبيعتها القانونية وكما مبين في أدناه:-

١ - تعريف الموازنة العامة:-

عند التعريف بأي مصطلح لابد من بيان معناه لغة وإصطلاحاً كما لابد من توضيح معناه حسب فكر الكتاب والفقهاء وبيان مفهومه التشريعي والقانوني.

لغة تأتي كلمة (موازنة) على صيغة مفاعلة من الفعل (وازن)، يقال وازنْتُ بين الشيئين موازنةً ووزناً، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته، أو كان مُحاذيه، ويقال وَزَنَ الشيء أي قدره، والميزان هو العدل والمقدار، ووازنه أي عادله وقابله، أي أن الموازنة تدل على (الميزان، المقارنة، إظهار المعادلة والتقدير)^(٣)، أما إصطلاحاً فإن كلمة الموازنة في اللغة العربية يقابلها في اللغة الإنكليزية كلمة (Budget) التي أُشتقت أصلاً من الكلمة الفرنسية القديمة (Bougette) وتعني الحقيبة الجلدية الصغيرة، وقد جاء هذا المصطلح من إنكلترا بعد تطورات عديدة إلى أن وصل إلى هذا المفهوم الشائع حالياً بإعتباره إجازة تقدير للنفقات والإيرادات العامة، حيث إستعملت إنكلترا هذه الكلمة في العصور الوسطى لتدل على الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير الخزانة الإنكليزي عندما كان ذاهباً إلى مجلس العموم ويُخرج منها الوثائق الخاصة بنفقات الدولة وإيراداتها عندما يلقي بيانه عن السنة المالية القادمة أمام هذا المجلس^(٤).

(١) أ.د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، ٢٠١٥، ص ١٤٣.

(٢) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٣) العلامة أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقيقي المصري، لسان العرب (المجلد السادس)، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧، ص ٤٣٦.

(٤) أ.د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.

أما بالنسبة للتعريف الفقهي للموازنة العامة فقد جاء الفقهاء والكتاب بمجموعة من التعاريف عكست التطور الفكري والتأريخي لمفهوم ووظيفة الموازنة العامة في مختلف الفترات إذ عرفها البعض بأنها بيان أو وثيقة ، والبعض بـأنها توقع أو تقدير ثم أداة أو وسيلة ثم نشاط أو عملية ثم برنامج أو تطور ثم أصبحت خطة ثم فلسفة^(١).

وتعرف الموازنة العامة بأنها (بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها، خلال فترة قادمة محددة من الزمان، وإجازة هذا البيان من السلطة المختصة)^(٢).

وعرفها البعض بأنها (تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية غالباً ما تكون سنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية)^(٣)،

وفي ضوء الرجوع لعدد من التشريعات نلاحظ أن التعريف القانوني أو التشريعي للموازنة العامة يتغير باختلاف رؤية المشرع المالي للدولة، فقد عرّف المشرع المصري الموازنة العامة بأنها هي (البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة)^(٤)،

أما المشرع الأردني فقد عرّف الموازنة العامة بأنها (خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى)^(٥).

أما موقف المشرع العراقي من الموازنة العامة فقد أطلق عليها تسمية (الموازنة العامة الاتحادية) وعرفها على أنها (خطة مالية تعبر عما تعتمزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات تتضمن جداول تخطيطية

(١) أ.د. بان صلاح عبد القادر، الموازنة العامة، من مجموعة محاضرات أقيمت على طلبة الدراسات العليا، الكورس الأول، كلية القانون - جامعة بغداد ، ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

(٢) د. محمد وديع بدوي، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة - مصر ، ١٩٦٦، ص ٢٩٩.

(٣) د. عبد الكريم صادق بركات، د. حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ١٤.

(٤) المادة (١) من قانون الموازنة العامة المصري رقم (٥٣) لعام/١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم (٨٧) لعام ٢٠٠٥.

(٥) المادة (٢) من قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (١٣) لعام/٢٠٢١ (المعدل) بموجب القانون رقم (٢) لعام/٢٠٢٣ والذي ألغى قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (٥٨) لعام /٢٠٠٨ ، والذي سبق وأن ألغى قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لعام/١٩٦٢.

لتخمين الإيرادات وتقدير النفقات بشقيها الجارية والإستثمارية لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة (الإتحادية)^(١)،

ومن خلال التعاريف التي ذكرناها في أعلاه يمكننا أن نستخلص أبرز خصائص الموازنة العامة وكما يلي:-

أولاً- الصفة التقديرية للموازنة/

الموازنة العامة ما هي إلا تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها وهي تعد لمدة قادمة، لسنة مقبلة، إذ لا يمكن عند إعداد مشروع الموازنة في منتصف السنة السابقة معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستجبي بالضبط خلال المدة المذكورة، إذ بالإمكان تحديد بعض النفقات بصورة تقريبية كالرواتب وأقساط الدين العام ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها سلفاً لأن مقدارها يتوقف على عوامل كثيرة يصعب التنبؤ بها عند إعداد مشروع الموازنة، كذلك الحال بالنسبة للإيرادات فهناك ضرائب تستوفي عن أرباح يجنيها المكلف في السنة السابقة لسنة التكاليف وهذه الأرباح تتوقف على عوامل إقتصادية وإجتماعية لا يمكن التكهّن بها، لذا فإن الموازنة تقوم على تقدير ما سيدخل للدولة من إيرادات وما تحتاج إليه من نفقات لفترة معينة من الزمن^(٢).

ثانياً- الموازنة العامة إجازة/

تجيز المجالس النيابية وثيقة الموازنة أي تقوم السلطة التشريعية بإعتماد الموازنة والموافقة على توقعات السلطة التنفيذية عن نفقات السنة القادمة وإيراداتها، وبذلك يكون بإمكان السلطات الحكومية الإنفاق بالحدود الواردة في مشروع الموازنة ومن مسؤولية الإدارات المكلفة بجباية الأموال التي تجبي الأموال وفق القوانين والأنظمة النافذة^(٣).

(١) المادة (١- ثانياً) من قانون الإدارة المالية الإتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المُعدل) والمنشور في جريدة الوقائع العراقية ذي العدد (٤٥٥٠) في ٢٠١٩/٨/٥، أما قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (٢٨) لعام/١٩٤٠ (الملغي بموجب نص المادة (٥٥) من قانون قانون الإدارة المالية الإتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المُعدل)) فقد عرف الميزانية العامة بأنها (الجدول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية).

(٢) د. حسن عواضة، د. عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠١٣، ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) د. مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات إستخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٥، ص ٢٦.

حيث تعد هذه الإجازة أو التصديق لمشروع الموازنة الذي تتقدم به الحكومة شرطاً أساسياً لنفاذها، ويصبح المشروع بهذه الإجازة واجب التنفيذ، وهذا الحق الذي تتمتع به السلطة التشريعية من أسمى الحقوق الدستورية وأرسخها، إذ عن طريق هذه الإجازة يمكن للبرلمان مراقبة أعمال الحكومة^(١)، ويعود هذا الحق إلى مبدأ سيادة الشعب وحقه في مراقبة الأموال العامة والتي لا يجوز التصرف بها إلا بموافقة السلطة التشريعية التي تمثله وقد كُرس هذا الحق بموجب نصوص دستورية^(٢)، وحق الإجازة الممنوح للسلطة التشريعية لم يتقرر دفعة واحدة بل مر بمراحل متعاقبة، بدأ بحصول السلطة التشريعية على حق فرض الضرائب دون غيرها ثم تطور الأمر إلى إستحصال الحق في مراقبة السلطة التنفيذية بشأن فرض الضرائب وتحصيلها ثم إنتهى بوجوب عرض تقديرات الإيرادات والنفقات العامة على السلطة التشريعية بوثيقة واحدة وبصورة دورية لضمان تنفيذها^(٣).

٢- الطبيعة القانونية للموازنة العامة:-

اختلف علماء المالية في تحديد الطبيعة القانونية للموازنة العامة حيث ظهرت بهذا الصدد ثلاثة آراء، فالبعض إعتبر الموازنة العامة عملاً قانونياً نظراً لشرط إجازتها من السلطة التشريعية والبعض الآخر إعتبرها عملاً إدارياً وما إجازتها من قبل السلطة التشريعية إلا لأهميتها، وهناك من اعتبرها عملاً مختلطاً يجمع بين العاملين التشريعي والإداري، وسنتعرض لهذه الآراء وكما يأتي:-

أولاً- الموازنة العامة عمل قانوني/

تعتبر الموازنة العامة بحسب رؤية أنصار هذا الإتجاه عملاً قانونياً شكلاً وموضوعاً، حيث من ناحية الشكل فأن الموازنة العامة تمر بذات المراحل التي يمر بها القانون العادي وبالتالي لابد من إجازتها من قبل البرلمان ومن حيث الموضوع فأن الموازنة تحتوي على أحكام قانونية كأحكام الضرائب وغيرها^(٤)،

(١) د. زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، مصدر سابق، ص ٤١.

(٢) أ.د. بان صلاح عبد القادر، الموازنة العامة، من مجموعة محاضرات أقيمت على طلبة الدراسات العليا، الكورس الأول، كلية القانون - جامعة بغداد ، ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

(٣) د. قيس حسن عواد البدراني، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص ١٣٩-١٤٠.

(٤) د. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠، ص ٤٢.

وقد برر أنصار هذا الاتجاه رأيهم على اعتبار أن الموازنة لا تحتوي الإذن بالإتفاق فقط بل تحتوي كذلك على الإذن بجباية الإيرادات وفق القوانين الخاصة التي لا تبقى نافذة إلا إذا أيدتها الموازنة في كل سنة حيث أن الموازنة قد تلغي قانون نافذ أو تعدله لذلك فهي قانون أيضاً، كما أن الموازنة ليست قاصرة على جدول النفقات والإيرادات بل تلحق بنصوص كفرض ضرائب جديدة مما يضيف عليها الطبيعة أو الصفة القانونية^(١)، كما يحتج أصحاب هذا الرأي بأن مجرد التصديق على الموازنة من قبل السلطة التشريعية يعطي القدرة القانونية للموظف حتى يمارس اختصاصاته في تحصيل الإيرادات والقيام بالإتفاق وهذا الذي يتم عند بداية كل سنة بعد المصادقة على الموازنة العامة للدولة ودخولها حيز التنفيذ^(٢)، ومما يؤيد هذا الرأي أن قانون الموازنة العامة يتعرض للطعن بعدم دستوريته كغيره من القوانين الأخرى، حيث أن الطعن بالقانون قد يكون سنوياً عند نشره في الجريدة الرسمية إذ توجه له الطعون بعدم دستوريته، إما عن إجراءات تشريعه أو لمضمونه الذي يكون لربما متعارضاً مع الدستور^(٣).

ثانياً - الموازنة العامة عمل إداري /

يرى البعض بأن الموازنة العامة تعتبر عملاً إدارياً فهي ليست قانون وأن إقرارها من قبل البرلمان يعود لأهميتها، لأن القانون يتضمن قاعدة قانونية الزامية يضعها المشرع، وليس في الموازنة شيء من هذا القبيل فهي تقدير إحتمالي للمصروفات والإيرادات في حدود القوانين القائمة، فهي عمل إداري يسمح بتنظيم الخدمات العامة طبقاً للقوانين الموجودة بالفعل^(٤)، ويترتب على اعتبار الموازنة العامة عملاً إدارياً أن لا يدخل في الموازنة العامة قوانين مالية جديدة كفرض ضرائب جديدة لأن هذا الإجراء يخلط في ذات الوثيقة بين أعمال ذات طابع مختلف بعضها إداري والبعض الآخر تشريعي فضلاً عن عدم إتباع الإجراءات اللازمة لإصدار القوانين^(٥).

(١) أ.د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ١٥٤ .

(٢) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مصدر سابق، ص ١٣٠ .

(٣) أ. د. علي هادي عطية الهلالي، مدة الطعن بعدم دستورية قانون الموازنة العامة متوسطة الأجل في ظل قرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (١٥٥) وموحداتها (١٦٣/إتحادية/٢٠٢٢)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون - جامعة بغداد، المجلد (٣٩)، العدد الأول، ٢٠٢٤، ص ٦٤٥، DOI:https://doi.org/10.35246/jvdrvdk81

(٤) د. عبد الحكيم الرفاعي، علم المالية العامة، مطبعة التقيض الأهلية، بغداد - العراق، ١٩٤٤-١٩٤٥، ص ٢٦٠، كذلك ينظر إلى د. زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، مصدر سابق، ص ٥٠ - ٥١ .

(٥) د. خالد شواني، حدود رقابة القضاء الدستوري على قانون الموازنة العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ٢٠٢٢، ص ٩١-٩٢ .

ثالثاً- الموازنة العامة عملاً مختلطاً /

ظهر هناك من أضفى الصفة القانونية على بعض جوانب الموازنة العامة والصفة الإدارية على جوانب أخرى، إذ يرى العميد (ديجي) أن موازنة النفقات عملاً إدارياً، أما موازنة الإيرادات فهي قانون في بعض أنواع الإيرادات وعمل إداري في أنواع أخرى، حيث تعتبر جباية الضرائب والرسوم موازنة قانون إذ تقتقر إلى إذن البرلمان سنوياً لجواز جبايتها، أما بالنسبة لريع الدومين العام الذي تتوقع الحكومة الحصول عليه في العام القادم فلا تكون الموازنة قانون بل تكون عملية إدارية بحتة أما الدول التي لا تتبع سنوية الإذن بالضريبة فموازنة الضرائب لا تكون قانون بل عملية إدارية فهي تعتبر تقدير حسابي للحصيلة المنتظرة من ضريبة مقررة بقانون سابق^(١)، وهذا ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة المصري التي قضت بـ(أن قانون ربط الموازنة لا يتضمن قواعد عامة مجردة وإنما هو تحديد الإيرادات من مصادرها، وتوزيع لها على مصارفها العامة بما يكفل سير مرافق الدولة في فترة محددة من الزمن هي في الغالب عام واحد، وهذا العمل بطبيعته عمل تنفيذي إداري، ولكن لأهميته ولتحمل أفراد الأمة أعبائه وآثاره تقرر أن يصدر من السلطة التشريعية التي تمثل إرادة الأمة ولما كانت أغلب أعمال السلطة التشريعية تصدر في شكل قوانين كانت الموازنة تربط هي الأخرى بقانون)^(٢).

الفرع الثاني:- عجز الموازنة العامة، المفهوم والأسباب.

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشاكل الاقتصادية الحديثة والتي اختلفت بشأنها الآراء، خاصة بعد أن أصبحت هذه المشكلة هي الطابع الملازم لأغلب الموازنات في العالم للدول النامية بل وحتى للدول المتقدمة، وأصبح ذا ميل طويل الأجل آخذاً صفة هيكلية مرتبطة بسمات الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان، نتيجة لتعاظم أنشطة الدولة الاقتصادية وزيادة أعبائها لا سيما في ظل نقص الموارد وزيادة الحاجات العامة، لذا فقد أولى الإقتصاديون لهذه المشكلة أهمية كبيرة في البحث والدراسة لأن نجاح الدول يتوقف على مدى ازدهار سياستها المالية والإقتصادية والإجتماعية، ولبيان مفهوم العجز سنقسم فرعنا هذا إلى عدة نقاط تتمثل بتعريف عجز الموازنة العامة وبيان مخاطره وأسباب حدوثه وكما مبين في أدناه:-

١- تعريف عجز الموازنة العامة.

(١) د. كاظم السعيد، ميزانية الدولة- النظريات العامة وتطبيقاتها في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٩، ص ٢٩.

(٢) د. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

العَجْزُ لغة هو نقيض الحَزْمُ، عَجَزَ عن الأمر يَعْجِزُ وعَجَزَ عَجْزاً فيهما، والعَجْزُ هو الضعف، تقول عَجَزْتُ عن كذا أَعْجِزُ، وفي حديث عمر (ولا تُلْثُوا بدار مَعْجِزَةٍ) أي لا تُقيموا ببلدة تَعْجِزون فيها عن الإكتساب والتعيش، كما تعني المَعْجِزَةُ عدم القدرة^(١).

أما إصطلاحاً فقد تعددت مفاهيم العجز فمنهم من عرفه بإختصار على أنه (الزيادة في مجموع النفقات العامة عن الإيرادات العامة الجارية)^(٢)، كما يقصد بعجز الموازنة العامة بأنه تلك الحالة المتمثلة بـ(زيادة الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية ويعتبر أحد السمات الأساسية للمالية العامة في معظم دول العالم)^(٣)، لكن هناك مفهوم آخر للعجز فما ورد أعلاه هو العجز بمفهومه التقليدي الضيق الذي لا يعطي صورة شاملة عن حجم العجز الكلي، ولكن يقصد بالعجز وفق المفهوم الحديث والواسع أن (يكون العجز مساوياً للفرق بين جملة إيرادات الحكومة والقطاع العام من جهة وجملة مصروفات كافة الأجهزة الحكومية من جهة أخرى وهذا الفارق يتم تمويله بالإقتراض الجديد وهو ما يسمى بالعجز الموحد للقطاع العام، والذي يدخل جميع الكيانات الحكومية في الإعتبار شاملاً لإيرادات ومصروفات الحكومة المركزية والمحلية والمؤسسات والهيئات اللامركزية والقطاع العام كذلك)^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن أمر سلطة الائتلاف (المنحلة) المرقم (٩٤) لعام/٢٠٠٤ - قانون الإدارة المالية والدين العام (الملغي القسم الأول منه)، قد أشار إلى مفردة العجز حيث نص على (أما العجز في الموازنة (سلبية) فهو زيادة النفقات على الإيرادات)^(٥).

هذا وكان الفكر التقليدي (الكلاسيكي) يدعوا إلى حياد الدولة ويقيد تدخلها في النشاط الاقتصادي، فهو يرى أن دورها يجب أن يبقى الدور الحارس المحصور بالدفاع عن البلاد ضد الإعتداءات الخارجية وتحقيق الأمن الداخلي والقيام بالمشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام

(١) العلامة أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب (المجلد الرابع)، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧، ص ٢٦٢.

(٢) د. عبد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الإقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ٢٠١١، ص ٢٠.

(٣) د. خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

(٤) أ.د. يونس البطريق، أ.د. حامد عبد المجيد دراز، د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٥) الفقرة (٦) من القسم (٤) / أحكام عامة من أمر سلطة الائتلاف (المنحلة) المرقم (٩٤) لعام/٢٠٠٤.

بها^(١)، ونتيجة لإيمان أنصار هذا الفكر بالحرية الاقتصادية وقانون ساي (العرض يخلق الطلب بالنسبة المساوية له) وأن حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي متحققة ما دامت الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي بإعتبارها دولة مسرفة^(٢)، عليه تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وحذر من خطر عجزها وذلك للآثار السلبية التي تترتب على لجوء الحكومة عند حدوث عجزاً في موازنتها العامة إلى الإيرادات غير العادية والمتمثلة بالإقتراض العام والإصدار النقدي الجديد، فإقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الإستهلاك الحكومي والسبب الآخر هو أن الإقتراض الحكومي يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة في المستقبل إذ تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القروض إلى السنوات اللاحقة وكذلك من شأنه رفع الإنفاق الحكومي الذي من تبعاته زيادة الضرائب ورفع الأسعار وتدهور قيمة النقود^(٣)، كذلك فإن تمويل العجز بالإقتراض سيؤدي إلى ترك آثار إنكماشية على الاقتصاد الوطني لأن الدولة ستنافس القطاع الخاص في سوق الإقتراض مما يحرم القطاع الخاص من الأموال اللازمة لنموه لكونه المحرك الوحيد للإقتصاد حسب وجهة نظرهم فضلاً عن كونها منافسة غير متكافئة تسيء للوضع المالي والإقتصادي للدولة، وإذا غُطي عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي الجديد فإنه فسيترك آثاراً تضخمية^(٤)، وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار^(٥)،

بينما نلاحظ أن المدرسة الكنزية التي عاصرت الأزمة الاقتصادية عام (١٩٢٩-١٩٣٣) قد وجهت إنتقادات للمبادئ التي نادى بها المدرسة الكلاسيكية ومنها مبدأ توازن الموازنة العامة، فقد أكدت على أن الإستخدام الكامل غير متحقق وأن العرض لا يخلق الطلب، وأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال، لذا لابد من زيادة الطلب بغض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه،

(١) د. شيماء فاضل محمد، د. إسراء عبد فرحان، د. فاطمة مصحوب، عجز موازنة العراق الاتحادية (الأسباب والمعالجات للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩)، بحث منشور في مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص ٨٢.

(٢) د. إبتسام علي حسين، د. بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الإقتصادي في العراق، بحث منشور في مجلة إقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (خاص - ج ٢)، أيلول/٢٠٢١، ص ١١٣.

(٣) د. توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد (٢)، العدد (١٣)، ٢٠١٥، ص ١٧٣.

(٤) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٥) د. عمار فوزي كاظم المياحي، د. ليلى فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٣٣.

وبالتالي برزت فكرة العجز المقصود لمعالجة التوازن العام للإقتصاد الذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمراً ثانوياً، وهذا يحتم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة الإنفاق العام وإحداث عجز مقصود وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض، ووفقاً لكينز أصبحت الموازنة العامة سلاحاً لمواجهة عدم الاستقرار بين النفقات والإيرادات العامة، وأن الضرائب والإنفاق العام يتحددان طبقاً لإحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين النفقات والإيرادات العامة^(١)، أي أصبح الفكر الحديث يؤيد استخدام أسلوب التمويل بالعجز لتغطية تكاليف برامج التنمية الاقتصادية، سواء بالإقتراض أو بغيره ولكن لمدى معين وفي ظروف معينة^(٢).

٢- مخاطر العجز في الموازنة العامة:-

ينطوي العجز في الموازنات العامة على عديد من المخاطر تعتمد على طريقة تمويله إذ يترتب على حدوثه مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ويمكن إيجاز أهم هذه المخاطر بما يأتي:-
أولاً- عند تمويل عجز الموازنة العامة باللجوء للإحتياطات الدولة فسيؤدي إلى إستنزافها مما يولد خسارة النفع العائد منها والذي قد تستخدمه الدولة لعدة مهام كالمحافظة على سعر الصرف أو تجنب اللجوء للإقتراض الخارجي وأما إذا مولته الدولة باللجوء إلى تصفية الإستثمارات التي تمتلكها الدولة فقد يؤدي إلى خسارة ما تدره هذه الإستثمارات من عوائد^(٣).

ثانياً- يؤدي لجوء الدول لتمويل العجز بالقروض بإعتبارها وسيلة تمويل غير تضخمية إلى زيادة حجم النفقات العامة بسبب تسديد أقساط هذه القروض وفوائدها، أما إذا تم اللجوء للإصدار النقدي الجديد فإنه سيؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار متى ما كان هذا الإصدار لا يقابله زيادة في الإنتاج في الوقت الذي ستخف فيه القدرة الشرائية لدى المواطنين^(٤)، طبقاً لقانون الطلب والعرض فكمية النقد تمثل من حيث المبدأ حجم الطلب في السوق والزيادة فيها تتمثل بالزيادة في الطلب دون أن تقابله زيادة في عرض

(١) د. إبتسام علي حسين، د. بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الإقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٢) د. عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، ٢٠١٤، ص ٥٤٧.

(٣) خالد ببوش، عبد الغني سليمان، إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة (دراسة حالة الجزائر للفترة ١٩٩٩-٢٠١٥)، مذكرة لنيل شهادة الماستر مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد دراية ادرار- الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٢٩.

(٤) د.عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ٢٠١٥، ص ٤٣.

السلع المنتجة والخدمات المقدمة، وهو ما يؤدي إلى تقاطع خط الطلب مع خط العرض في نقطة أعلى من نقطة تقاطعهما السابق والفارق في المسافة بين نقطتي التقاطع هي المعبرة عن زيادة الأسعار وزيادة أعباء ذلك على أصحاب الدخل المحدود^(١)، خاصة إذا كان الاقتصاد عند أو قريب من مستوى الاستخدام الكامل^(٢).

ثالثاً- يؤدي عجز الموازنة الى ارتفاع نسبة ظاهرة الدولة والتي يقصد بها استخدام العملة الاجنبية بدلاً من العملة المحلية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التفاوت في توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع^(٣).

٣- أسباب عجز الموازنة العامة:-

لا يمكن إرجاع العجز في الموازنة العامة إلى سبب واحد بل تساهم عدة أسباب في تحقيقه لكونه حالة معقدة، وبشكل عام فإن توالي الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول وزيادة الأعباء المالية من أهم الأسباب التي تؤدي لإحداث العجز، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من الدول في الوقت الحاضر تعاني من نقص في مواردها الاقتصادية وإنخفاض مستوى الدخل القومي وبما أن العجز يتحقق عند عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة لأن الأزمات الاقتصادية تنقص إيرادات الدولة ولأن زيادة الأعباء المالية يتطلب من الدولة زيادة نفقاتها العامة، لذلك فإنه بشكل عام يحدث العجز نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي في ظل نقص الموارد مما يخلق هذه الفجوة المالية بين نفقات الدولة العامة وإيراداتها حيث يزيد الإنفاق العام في الوقت الذي تتراجع فيه حصيلة الإيرادات خلال فترة زمنية معينة. لذا سنعرض على بيان أهم هذه الأسباب التي تتمثل بشكل عام كما ذكرنا بزيادة النفقات العامة وإنخفاض الإيرادات العامة والتي سنوضحها في أدناه:-
أولاً- زيادة النفقات العامة:-

(١) د. عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥، ص ١١٣.

(٢) د. حيدر حسين طعمة، العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، ٢٠١٢، ص ٣٩.

(٣) علي راضي محمد، انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة- (تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٧.

تسعى الدولة من إنفاقها العام لتحقيق المنفعة العامة، وإشباع الحاجات العامة للمجتمع على حساب إنَّ الأموال العامة قد وضعت تحت تصرف موظفي الدولة لأداء مهمة معينة، وهي إشباع حاجة عامة^(١)، إلا أن النفقات العامة قد زادت ويرجع ذلك لأسباب عدة يمكن تلخيصها بما يأتي:-

أ- زيادة أعداد السكان والتي شهدتها الدول، مما أوجب زيادة النفقات الموجهة إلى الخدمات العامة والتوظيف بعد تحرر بعض الدول وخاصة ما يتعلق منها بمحاربة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كذلك شهدت أجهزة الدولة توسعاً إدارياً وما تبعه من زيادة في النفقات الجارية المتمثلة بالرواتب والأجور كما ساهمت النفقات المظهرية التفاضلية المتمثلة بالصرف غير الرشيد على إقامة المباني الحكومية الفاخرة والمطارات الفخمة وشراء الأثاث الفاخر وغيرها من النفقات التبذيرية والإسرافية إلى إرهاق الموازنة على حساب الإحتياجات الأساسية مما يدفع الدولة لزيادة الضرائب أو الإقتراض^(٢).

ب- تدهور قيمة النقود وتتمثل هذه الحالة بإنخفاض القوة الشرائية للنقود وتدهورها الأمر الذي يؤدي إلى نقص في مقدار السلع والخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بنفس الكمية من النقود عن المقدار الذي كان الفرد يحصل عليه من قبل، والتي ينتج عنها ارتفاع في أسعار السلع والخدمات ولهذا الإرتفاع في الأسعار علاقة مباشرة بالنفقات العامة كونها تؤثر على إلتزامات الدولة وتخلق ضغوطاً عليها لزيادة الأجور والمرتبات والإعانات كما أن ارتفاع الأسعار يرفع من تكاليف إنتاج السلع والخدمات وبالتالي فأن هذه الزيادة في النفقات العامة ستخصص لمواجهة التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للنقود دون أن يقابل ذلك أي زيادة في مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع^(٣).

(١) د. بان صلاح عبد القادر، دور الدولة الإنفاقي في الحد من البطالة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون- جامعة بغداد، المجلد (٢٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص ٢٧٣، DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v32is.78

(٢) د. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١٣، ص ١٥٠-١٥٢، كذلك ينظر إلى د. عبد العال صكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٧٢، ص ٩٨-٩٩.

(٣) د. عبد الهادي مقبل، محاضرات في الاقتصاد، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ٢٠١٣، ص ١٦٠، وينظر كذلك: كوثر حسن يوسف عبد الله، أثر الحوكمة الإلكترونية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كركوك، ٢٠٢٢، ص ١٣٢.

ج- الحروب:- حيث تعتبر النفقات الحربية من أهم أسباب إزدياد النفقات العامة، إذ تقوم الحروب عادة نتيجة لأمرين هما الرغبة في التوسع والرغبة في تحقيق الإستقلال الداخلي عن طريق إيجاد القوة التي تردع وتصد العدوان الخارجي^(١)، كذلك ساهم إنتشار سياسة الأحلاف العسكرية في زيادة النفقات الحربية إذ تتولى دول كبرى متحالفة تقديم الإعانات والقروض للدول المتحالفة معها، ومما زاد في ذلك هو إتصاف الإنفاق الحربي بالسرية وبالتالي عدم خضوعه للإجراءات الإدارية والمالية التي تضمن دقة الرقابة^(٢)، لذا فقد إرتفعت نفقات التسليح والدفاع الوطني مما زاد من الأعباء المالية للدولة والتي تعتبر من أهم أسباب عجز الموازنات في الوقت الحاضر^(٣).

د- أسباب مالية تتمثل بسهولة لجوء الدولة للإقتراض من أجل دعم موارد الموازنة العامة مما دفع الحكومات إلى عقد قروض عامة لغرض تغطية الإنفاق العام وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة أعباء دفع أقساط القرض والفوائد المترتبة عليه وهو بالنتيجة سيزيد من حجم الإنفاق العام، كذلك من شأن الفائض العام في إيرادات بعض الدول سيغري الحكومات للإنفاق على أوجه غير ضرورية^(٤).

هـ - تضخم أعداد الموظفين بشكل يزيد عن الحاجة يزامنه ضعف الكفاءات وقلة الشعور بالمسؤولية الوظيفية فضلاً عن إصدار بعض القوانين التي تحمل الخزينة العامة نفقات باهضة كقوانين الخدمة المدنية وخاصة ما يتعلق بالرواتب والقوانين الخاصة بإستحداث الوزارات وقوانين التقاعد وغير ذلك من القوانين الأخرى^(٥).

و - تطور الدور الاقتصادي للدولة:- إذ نتيجة للأزمات الاقتصادية تخلت الدولة عن حيادها الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر، حيث بدأت الدول بإتباع سياسات جديدة تتطوي على التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي خاصة بعد إنتشار الفكر

(١) د. عبد العال صكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٨٨-٨٩.

(٢) فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠١٣، ص ٨٩.

(٣) د. محمد حلمي مراد، الميزانية العامة-قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، محاضرات أقيمت على طلبية قسم الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٤) د. عمار فوزي كاظم المياحي، د. ليلي فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٥) د. كاظم السعيد، ميزانية الدولة - النظريات العامة وتطبيقاتها في العراق، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

الكنزي، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة وتنوعها وتعددتها كالقيام بتوزيع الإعانات أو الإستثمارات العامة لدفع الطلب الفعلي للمستوى اللازم وزيادة الدخل القومي وتحقيق العمالة الكاملة^(١).

ز - نقشي الفساد المالي والسياسي والإداري في الأجهزة الحكومية والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي، ويعود سبب ذلك إلى التدهور الذي أصاب القيم الأخلاقية لأفراد المجتمع ومن أبرزها الرشوة والنصب والمحسوبية والإستهانة بالواجبات الحكومية وبالتالي زاد ذلك من التكاليف الإدارية مما سبب معه زيادة في التكاليف الإدارية بسبب النقص في العوائد الحكومية من شأن ذلك التسبب في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة^(٢).

ح - تغيير أساليب الحسابات الحكومية: - حيث كانت الموازنة العامة سابقاً تنظم على أساس الموازنة الصافية أي تقوم بعض المؤسسات الحكومية بطرح مصروفاتها من إيراداتها وبالتالي لا تظهر في الموازنة العامة إلا الإيرادات الصافية، لكن نتيجة لتطور الموازنات فأصبح من اللازم ظهور جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة، عليه انقضى إستخدام موازنة الصوافي، ليحل محلها الموازنة الإجمالية الشاملة والتي يظهر فيها جميع النفقات العامة والإيرادات العامة ليتمكن البرلمان من الإطلاع على جميع التفاصيل، وكان نتيجة ذلك هو إزدياد حجم النفقات العامة وبالتالي إمكانية إصابة موازنة الدولة العامة بالعجز^(٣).

ط- تحرك عدد كبير من القاطنين في الأقضية والنواحي وتمركزهم في المدينة والمناطق الصناعية، حيث أدى التطور الذي شهده العصر الحديث الى ازدياد النفقات المخصصة للمتطلبات الاجتماعية لا سيما الخدمات الصحية والإسكان والبنى التحتية والتعليمية والثقافية وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الماء والكهرباء والمواصلات والغاز وغيرها، ويعود ذلك الى أن حاجات المدن والمراكز الصناعية تكون اكبر عادة قياساً بالأرياف والقرى، فضلاً عن ارتفاع ظاهرة المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للعاطلين عن العمل والمرضى وكبار السن وغيرهم كل تلك الأمور ادت الى ارتفاع نسب

(١) فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٢) د. وسيلة السبتي، د. محمد لمين علون، أ. حليلة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد (١) المجلد (٥)، عام ٢٠١٩، ص ١٨٠.

(٣) د. عبد العال صكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠، كذلك ينظر : د. علي العربي، د. عبد المعطي عسّاف، إدارة المالية العامة، ص ٥٤.

النفقات العامة ولاسيما النفقات التحويلية (التي تساهم بإعادة توزيع الدخل) وبالتالي عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطيتها^(١).

ي- عدم كفاءة سياسة ترشيد الإنفاق العام المتبعة من قبل الدولة نتيجة لعدم خضوعها لدراسات الجدوى والكفاءة الاقتصادية^(٢).

ك- تفاقم أزمة قطاع الإنتاج النفطي، إذ أدى استخدام سياسة الدعم السعري للمشتقات النفطية إلى عجز مستمر ومتصاعد في الموازنة العامة نتيجة لتفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة وإتجاه هذا الإنفاق عملياً لدعم الأسعار السائدة للمشتقات النفطية على حساب القطاعات الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة كقطاع التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، حيث تم توجيه الدعم الأكبر للقطاع النفطي من ناحية التخصيص المالي الفعلي^(٣).

ثانياً- إنخفاض الإيرادات العامة:-

إتجهت إيرادات بعض الدول نحو الإنخفاض مما ساهم في تفاقم مشكلة العجز وهذا يعود لعدة أسباب وكما موضح أدناه:-

أ- الضعف الذي تتسم به الطاقة الضريبية وجمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية، فضلاً عن التهرب الضريبي الذي يؤدي لتدهور حصيلة الضرائب حيث يتمكن الأفراد من التخلص من الضريبة أو تقديم تصريحات غير حقيقية بالإضافة إلى دور غموض التشريعات الضريبية في تشجيع التهرب، والتهاون مع المتهربين من دفع الضريبة، بالإضافة إلى تأخر المستحقات المالية للدولة وعدم تحصيلها في مواعيدها المقررة نتيجة إهمال الموظفين أو ضعف الإمكانيات أو تعقيدات تقدير وتحصيل الضريبة، أو تأخر تحصيل فواتير الهاتف والمياه والكهرباء وإيجارات المباني والعقارات الحكومية^(٤).

(١) د. عمار فوزي كاظم المياحي، د. ليلي فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، مصدر سابق، ص ٩٩، كذلك ينظر إلى : Aaron Wildavsky , Controlling Puplic Expenditure : The Theory of Expenditure Limitation , OECD Journal On Budgeting , vol , 2 , No . 4 , 2003, p 44 .

(٢) د. إبتسام علي حسين، د. بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الإقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ١١٢.

(٣) د. عمار فوزي كاظم المياحي، التصحيح التشريعي في أسعار المشتقات النفطية العراقية بين تحديات المرحلة ومعالجات المستقبل، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق - جامعة النهرين، المجلد (٨) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٦، ص ١٨٩-١٩٠، DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.687.

(٤) د. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوطني)، مصدر سابق، ص ١٥٤-١٥٦.

ب- إنخفاض حصيلة الضرائب نتيجة لإنخفاض مستويات الدخل وإنخفاض النمو الاقتصادي فضلاً عن كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية^(١).

ج- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الموارد الحكومية بسبب إنخفاض حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضالة الفرص المتاحة لزيادة الإعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي وذلك لما تسببه من ارتفاع في الأسعار من جهة وإفتراض توجيه حصيلتها للإنفاق العام الإستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة نسبة عجز الموازنة العامة^(٢).

د- ضعف القطاعات الإنتاجية : تتميز إقتصاديات البلدان النامية بالإعتماد الكبير على واحد أو عدد قليل من السلع مثل إعتماد العراق على موارده النفطية ، حيث تركز الصادرات على هذه السلع، الأمر الذي يجعل هذه البلدان عرضة للصدمات الخارجية ولهذا يمثل ضعف البنية الإقتصادية وإنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي وقلة الصناعات الحديثة وشيوع إستخدام الوسائل التقليدية دوراً مباشراً في قلة الموارد المالية في هذه البلدان^(٣)، أما فيما يخص الحلول المقترحة لتقليل نسبة العجز في الموازنة العامة، نود بيان أهمها وكما في أدناه:-

- ١- تنويع مصادر تمويل الموازنة والتخلص من الإقتصاد الريعي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الصناعي والزراعي، وتوسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وإعادة النظر في سياستها ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وتحقيق العدالة الاجتماعية^(٤).
- ٢- ترشيد الإنفاق العام والذي يعد من أفضل أساليب معالجة عجز الموازنة العامة كونه يؤدي إلى زيادة مساهمة الدولة في تعظيم رفاهية أفراد المجتمع وتجنب الآثار السلبية المصاحبة للأساليب المعتادة

(١) د. منال جابر مرسي محمد، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، بحث منشور في المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (٥١) ، العدد (١)، ٢٠٢١، ص ٣٧٠.

(٢) دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة وعلاجه في الإقتصاد الوضعي، بحث منشور في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة في الجزائر، العدد (١٤) ، ٢٠١٣، ص ١٠٦.

(٣) هدى هلال حسين، دور الجهاز المصرفي في تقليص عجز الموازنة الإتحادية العراقية بإستخدام حوالات الخزينة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٥٤.

(٤) د. شيماء فاضل محمد، د. إسراء عبد فرحان، د. فاطمة مصحب، عجز موازنة العراق الإتحادية (الأسباب والمعالجات للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩)، مصدر سابق، ص ٩٠.

في علاج العجز لكون ترشيد الإنفاق العام يتضمن إعادة تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص^(١).

٣- التحول من الأسلوب الإداري الورقي إلى أسلوب الإدارة الرقمية (الحكومة الإلكترونية) إذ أصبح لازماً على الحكومة العراقية الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في إدارة مرافقها العامة^(٢).

٤- إنشاء صندوق سيادي لإستثمار الثروات الكبيرة التي تنتج عن العوائد النفطية، بالإضافة إلى تعظيم الإستفادة من الثروات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق، مما يعزز من قوة السياسة الاقتصادية في العراق^(٣).

المبحث الثاني:- أثر الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا المبحث بيان أثر الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال المطلب الأول الذي سنوضح فيه معنى توازن الموازنة العامة وسنوضح في المطلب الثاني أثر الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول:-مبدأ توازن الموازنة العامة.

المطلب الثاني:-أثر الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول:-مبدأ توازن الموازنة العامة.

لما كانت الموازنة العامة تعكس الوضع الإقتصادي للدولة فمن هنا جاء الاهتمام بتوازنها، إذ يعتبر مبدأ توازن الموازنة العامة من أهم المبادئ التي نادى بها الفكر المالي التقليدي والذي تعود أصول هذا المبدأ لهم، فهو ركيزة أساسية في المالية العامة التقليدية، والذين كان أصحابها يؤيدون حيادية الدولة، والمقصود به ضرورة تعادل كفتي النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة العامة دون زيادة أو نقصان لتلافي مخاطر العجز أو الفائض الذي قد يصيب الموازنة العامة للدولة، أي إتباع الدولة لسياسة معينة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة الإيرادات العامة وذلك بتعديل أحد كفتي الموازنة العامة وصولاً لخلق التوازن فيما بينهما، ولكن تغيرت النظرة لهذا المفهوم بعد ذلك

(١) د. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، ٢٠٠٦، ص ٢١٣.

(٢) د. علي عبد الرحيم عبودي، هندسة الموازنة العامة في العراق إدارة الإصلاح وإستدامة التمويل، الساقى للطباعة والتوزيع، بغداد- العراق، ٢٠٢٣، ص ٢٩٠.

(٣) مصطفى رفيق عبد الرزاق، د. عاطف لافي مرزوك، الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الكوفة، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، ٢٠١٥، ص ٣٩.

نتيجة التطورات الإقتصادية والإجتماعية ولم يعد ما ذكر أعلاه أي (التوازن الحسابي) مهماً، بل جاء الفكر الحديث بمفهوم آخر للتوازن، فلم ينكر هؤلاء التوازن ولكنهم إستبدلوا فكرة التوازن المالي التقليدية بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، وشهد هذا المبدأ تطوراً وإختلافاً في مفهومه نتيجة لتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في مختلف المجالات ثم دولة منتجة.

ويشترط لتحقيق التوازن أن لا تكون الموازنة ظاهرية بالإنقاص من تقدير الإعتمادات على أمل الإلتجاء إلى فتح إعتمادات إضافية بعد ذلك يتم أخذها من الأموال الإحتياطية، كما يشترط لتحقيق ذلك أن لا يكون التوازن الحسابي على حساب التوازن الاقتصادي في الدولة بأن تحذف الحكومة مشاريعاً حيوية ترمع تنفيذها من أجل بلوغ التوازن^(١).

عليه وجدنا من الملائم عرض الإتجاهات والتطورات التي طرأت على قاعدة التوازن وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب والذي سنقوم بتقسيمه إلى الفرعين الآتيين :-

الفرع الأول:- مفهوم التوازن في الفكر المالي التقليدي والحديث.

الفرع الثاني:- أنواع التوازن.

الفرع الأول

مفهوم التوازن في الفكر المالي التقليدي والحديث

ويعني مبدأ توازن الموازنة العامة لدى أصحاب الفكر التقليدي أن تتساوى نفقات الدولة مع إيراداتها بحيث لا يكون هناك عجز أو فائض^(٢)، بمعنى إعتماد الدولة في تمويل النفقات العامة على الإيرادات العامة فقط^(٣)، أي ضرورة التساوي الحسابي لإجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة للدولة سنوياً، دون زيادة أو نقصان، أي أن تكون النفقات العامة للدولة في حدود إيراداتها العامة، فلا تكون الموازنة العامة في حالة عجز ولا فائض^(٤)، وهناك من عرفه من منظور آخر على أنه (ضمان إستخدام الحكومة إيراداتها العامة لأغراض التشغيل على أن لا تتجاوز الموارد المتاحة لها والمعروفة

(١) د. محمد حلمي مراد، الميزانية العامة-قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، محاضرات أقيمت على طلبية قسم الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢) أ.د. احمد حسن الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة تكريت، صلاح الدين-العراق، ٢٠١٣، ص ٢٠٩.

(٣) د. عمار فوزي كاظم المياحي، د. ليلي فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(٤) د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

خلال فترة الموازنة^(١)، لتتساوى النفقات العامة العادية (الناتجة عن القيام بوظائف الدولة التقليدية) مع الإيرادات العامة العادية (الضرائب والرسوم وإيراد أملاك الدولة) وبشكل مستمر، إذ يعتبر مبدأ توازن الموازنة السنوي وفقاً لأنصار المذهب التقليدي غاية يجب تحقيقها في جميع الظروف، فالتوازن يعتبر مؤشر على حسن إدارة الدولة لأموالها العامة، وتحقيق الاستقرار المالي والإقتصادي^(٢)، أي يجب أن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية والتي تتضمن حصيللة الضرائب والرسوم والإيرادات الناتجة عن إستغلال ممتلكات الدولة عدا القروض أو الإصدار النقدي الجديد تعادل قيمة الإنفاق العادي للحكومة فإذا كانت قيمة هذه الإيرادات أكثر من قيمة الإنفاق تحقق الموازنة العامة فائضاً والعكس إذا كانت الإيرادات العادية أقل من الإنفاق العادي تحقق الموازنة العامة عجزاً^(٣)،

إذ كانت قاعدة توازن الموازنة العامة وفق المذهب التقليدي مقدسة لإمكانية تساوي النفقات والإيرادات العامة في تلك الفترة وعلى إعتبار أن التوازن يتحقق بشكل تلقائي، ولكن عندما ظهر الفكر الحديث أصبح ينظر للتوازن بإطاره الاقتصادي العام وليس من خلال تساوي النفقات العامة الإعتيادية مع الإيرادات العامة الإعتيادية فأصبح التوازن يتناول الاقتصاد بأكمله وليس فقط الموازنة العامة للدولة، وذلك بسبب إضطراب الحالة المالية والإقتصادية لدول كثيرة بعد الحرب العالمية الأولى حيث أدى إلى إختلال مبدأ التوازن وبالتالي ظهر العجز الكبير في موازنات الدول التي إشتكت في الحرب بسبب زيادة النفقات العسكرية وقلة الإيرادات بسبب حالة الركود أو التدهور الاقتصادي وعوامل أخرى ساهمت في صعوبة تحقق التوازن^(٤).

بالإضافة لذلك كان لتطور الفكر الاقتصادي وفشل المبادئ والأسس التي قام عليها الفكر التقليدي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المذكورة آنفاً الأثر الكبير في التخلي عن مفهوم التوازن، كما تغير مفهوم الدولة الوظيفي من الحيادية إلى الإيجابية، وتغير مفهوم الموازنة العامة للدولة التي لم تعد مجرد وثيقة حسابية بل أصبحت برنامجاً حكومياً تسعى الدولة من خلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية،

(١) CFOA, Recommended Budget Pactices ,United States of America, Fairmount capital Advisors,Inc, 1998 , p 23 .

(٢) د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ص ٢٨٥.

(٣) أ. د. خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

(٤) د. إبراهيم عبد الكريم غازي، التشريع المالي في الميزانية العامة للدولة، مطبعة البصرة، ١٩٧٠، ص ٦٦-٦٧.

كل ذلك دعا إلى التخلي عن المفهوم المحاسبي لمبدأ توازن الموازنة، وأصبح العجز والفائض قد يكون مقصوداً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة حالات الإنكماش والتضخم^(١).

إذ جاءت النظرية الكنزوية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها، لتحفيز الطلب الفعلي وتحقيق التوازن الاقتصادي، ويتم تمويل هذه الزيادة عن طريق اللجوء للإقتراض والإصدار النقدي المالي، أو إحداث فائض في الموازنة العامة عند أوقات التضخم لتقليص الطلب الفعلي لغرض تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، بمعنى أنه ليس مهماً أن تكون الموازنة في حالة توازن وإنما يمكن أن تكون في حالة فائض أو عجز أو توازن إذ أن المهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الموازنة العامة للدولة أي السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي وليس التوازن المالي، أي إحلال توازن الكل محل توازن الجزء^(٢).

مما تقدم أعلاه فإن الفكر المالي الحديث لم يعد يهتم بتوازن الموازنة العامة ولم يعطي لها شأنًا بقدر ما يهتم بجعل الموازنة العامة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الثاني:- أنواع التوازن

كما أشرنا سابقاً بأن مفهوم التوازن قد تطور وتغير عبر العصور، وأصبح التوازن حديثاً يعبر عن التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي بدلاً من توازن النفقات والإيرادات، لذا توجد عدة أنواع وأشكال لتوازن الموازنة العامة حسب وجهة نظر المختصين من جهة وحسب الغاية المقصودة منه وسنوضح هذه التقسيمات كما في أدناه :-

١- التوازن المالي:- أي وجود تعادل بين وسائل مالية من ناحية وعناصر مالية واقتصادية واجتماعية من جهة أخرى، أي تحقق المعادلة بين الوسائل المالية، فالقروض التي تلجأ إليها الدولة لتغطية العجز الطارئ تعادل وتوازن النفقات التي تغطيها بأن تكون هذه النفقات ذات طابع إنتاجي، والتوازن بهذا المعنى لا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات العامة بل يهدف إلى إقامة التوازن بين الأصول والخصوم أي بين الموجودات والمطلوبات، مما يسمح بمعرفة الحالة المالية العامة للدولة وكيفية تحقيق الإدارة المالية السليمة، ويقسم التوازن المالي إلى عدة أقسام هي التوازن الحيادي، والتوازن الإيجابي، والتوازن الساكن والتوازن المتحرك.

(١) أ.د. يونس البطريق، أ.د. حامد عبد المجيد دراز، د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. سميرة إبراهيم أيوب، مصدر سابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، مصدر سابق، ص ٥٩٩.

٢- التوازن الاقتصادي:- أي التعادل بين الوسائل المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، إذ لكل عنصر غاية وهدف في توجيه الإيرادات العامة لإنتاج أكبر عدد من المنافع الاقتصادية، ويرى الأستاذ باربر إذا كانت المنفعة الناتجة عن إنفاق الإيرادات العامة معادلة للمنفعة التي تتحقق بتوظيف القطاع الخاص لهذه الأموال لأن هدف المنتج هو زيادة أرباحه ولكن عائدية التوظيف تصبح غير مجدية لدى القطاع الخاص إذا زاد حجم الإستثمار عن مستوى معين، فعلى الدولة أن تقتطع الإيرادات الفائضة وتعمل على توظيفها في مشاريع إستثمارية لتعطي عائداً أفضل، لأن أصحاب الدخل المرتفعة سيقومون بإنفاق أموالهم على حاجات غير مجدية، لذا تقوم الدولة بفرض ضرائب أو اللجوء للقروض العامة وتوظيفها في مشاريع إنتاجية كبرى تعود بالفائدة على الأمة، وهذا لن يتحقق إلا بترشيد الإنفاق العام وتجنب الإسراف إذ يجب تحقيق التوازن بين إنفاق القطاع العام والقطاع الخاص.

لذا يتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة عندما تتعادل المنفعة التي تعود على الاقتصاد الوطني مع المنفعة التي تحجب عن الدخل القومي نتيجة إقتطاع هذه الأموال، أما إذا إنخفض الدخل القومي نتيجة زيادة الإقتطاعات العامة وتحويل رؤوس الأموال من القطاع الخاص للقطاع العام فمعنى ذلك أن النفقات العامة تجاوزت حدها الأعلى.

٣- التوازن الاجتماعي:- لما كانت طبقات المجتمع متفاوتة في دخولها ومستوى معيشتها لذا يجب على الدولة أن تعيد التوازن عن طريق الوسائل المالية لتحقيق العدالة عن طريق إقتطاع جزء من أموال الأغنياء وتعيد توزيعها عن طريق إعانات أو مساعدات إجتماعية على ذوي الدخل المنخفض، ويحقق التوازن الاجتماعي أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تتمكن سياسته من إعادة توزيع الدخل وتحقيق توازن بين شرائح المجتمع المختلفة عن طريق رفع المستوى المعاشي للطبقات الدنيا مما يسهم في تنشيط الحالة الاقتصادية العامة وزيادة حجم الإستهلاك وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني وإقامة توازن إقتصادي عام^(١).

وهناك من يقسم التوازن إلى أنواع وأشكال أخرى هي التوازن في التقدير والتوازن في التنفيذ، يتمثل التوازن في التقدير في مشروع قانون الموازنة الذي تقدمه الحكومة للبرلمان، والذي يثير عدم وجوده الرأي العام والصحافة ومجلس النواب، وهذا التوازن غير مهم في الحقيقة لأنه سوى تقدير، وقد يكون الأمر غير

(١) د. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، مصدر سابق، ص ٢٧٣-٢٧٥.

ذلك لأن إيرادات الضرائب ترتبط بصورة أساسية بالأوضاع الاقتصادية والتي يصعب تقديرها على وجه الدقة بصورة سابقة.

أما توازن التنفيذ فهو يعبر عن الواقع الفعلي، الذي يتحقق في الموازنة بعد تنفيذها وعند إنتهاء السنة المالية وعادة ما تكون نتائج التنفيذ تختلف عن الأرقام المقدرة، وإياً كان العجز المتحقق بسبب أزمة مالية أو إقتصادية فهذه النتيجة هي التي ستؤخذ بالإعتبار، وهناك تقسيم آخر للتوازن هو التوازن الحسابي والتوازن الحقيقي، إذ يتحقق التوازن الحسابي عند إتباع السلطة المالية أساليب ملتوية لتحقيقه حسابياً، كإستعجال دفع بعض الإيرادات المتحصلة من الفائض في بعض الموازنات الملحقه أو إستئجار دفع بعض النفقات إلى السنة التالية، أو تقوم بتعديل محتويات الموازنة وفي الحقيقة فأن التوازن الحسابي ما هو إلا تغطية للعجز الحقيقي في الموازنة العامة^(١).

وهناك من يصنف التوازن إلى توازن إيجابي (التوازن المادي) وتوازن سلبي (التوازن الشكلي) ويقصد بالتوازن الإيجابي للموازنة العامة هو عدم لجوء الدولة للقروض العامة لخلق التوازن عندما تخصص الدولة نفقات عامة أكبر من إيراداتها المتوقعة التي ستحصل عليها السنة المالية القادمة، وبالتالي عليها أن تغطي النفقات العادية بالإيرادات العادية فقط وليس تغطيتها بالقروض التي تعتبر إيرادات غير عادية أو ما تسمى بـ(الضريبة المؤجلة)،

أما التوازن السلبي (الشكلي) للموازنة العامة هو التوازن الذي يسمح بلجوء الدولة إلى القروض العامة والإصدار النقدي الجديد (الإيرادات غير العادية) لتغطية النفقات العامة^(٢)، ومن هنا جاء تقسيم الموازنة إلى عادية وغير عادية الذي تتبعه البعض من الدول وذلك بحسب نوع الإيرادات التي تغطي النفقات المقترحة فالقروض مثلاً تخصص حتى تغطي النفقات غير العادية والتي عادة ما تنشأ لسد حاجات غير متكررة أو لإستثمارها في مشروعات عامة يتوقع منها أن تدر أرباحاً في المستقبل^(٣).

كما توجد تقسيمات أخرى للتوازن فهناك التوازن الجزئي والتوازن الكلي حيث تهتم نظرية التوازن الجزئي بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع فيتحقق توازن الفرد عند تعادل إستخداماته مع إنتاجاته، أما توازن المؤسسة فيتحقق عند تعادل إيراداتها مع نفقاتها، أما التوازن الكلي فيتحقق عند تساوي الإدخار مع الإستثمار ويمتاز بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في

(١) د. عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٢) د. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) د. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ٢٠١٨، ص ٢٣٣.

الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما، وهناك التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل ويقصد بالتوازن قصير الأمد أن تكون التدفقات ثابتة بحيث لاتميل للتغير في الزمن القصير أما التوازن طويل الأمد يقصد به أن يكون توزيع مجموع المواد إذ تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من إستخدام مواردها في المجالات الأقل كلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها^(١).

المطلب الثاني:- أثر الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

إن للضرائب بإعتبارها أهم وسائل تمويل عجز الموازنة العامة آثاراً على الإقتصاد تتمثل بإنخفاض الإدخار والإستهلاك في القطاع الخاص، ومن ثم الإستثمار نتيجة الإستقطاعات الضريبية من الدخل وكذلك تساهم الضرائب في إنخفاض عرض النقد في الأجل القصير بسبب فترة الإبطاء المتمثلة بالمدة بين فرض الضريبة وجبايتها وإنفاقها^(٢)، عليه يمكن للإيرادات الضريبية بإعتبارها من أهم الموارد التي تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة من تحقيق التوازن الإقتصادي لإقتصاد الدولة وهذا ما سنبينه في فرعين يتناول الفرع الأول دور الموازنة في تحقيق التوازن الإقتصادي وسنبين في الفرع الثاني دور الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الإقتصادي وكما في أدناه:-

الفرع الأول:- دور الموازنة في تحقيق التوازن الإقتصادي.

الفرع الثاني:- دور الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الإقتصادي.

الفرع الأول:- دور الموازنة في تحقيق التوازن الإقتصادي.

تهدف الموازنة العامة إلى تحقيق جملة من المهام منها تحقيق التوازن في المتغيرات الإقتصادية الكلية، فهي تؤثر في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وعلى مستوى الأسعار وحجم البطالة من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو بعض الأنشطة الاقتصادية التي ترغب الحكومة في تمتيتها من خلال تقديم الدعم والإعفاء الضريبي^(٣)، إذ أدى تطور دور الدولة ووظائفها بعد الكساد الكبير إلى تغير الموقف من مبدأ التوازن فقد بين كينز أن التوازن لا يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل للإقتصاد بل لابد للدولة

(١) د. عادل عمر، دور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي وفي ظل الإقتصاد الحر، ص ٣٦-٣٨.

(٢) أ.د. حسين شناوة مجيد، عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٥، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف، ٢٠٢٣، ص ٢٥-٢٦.

(٣) م. سالم عبد الحسين سالم، الموازنة العامة ودورها السلطة التشريعية والتنفيذية تجاهها مع إشارة إلى العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١١)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة بغداد، المجلد (١٨)، العدد (٦٦)، ٢٠١٢، ص ٢٤٦.

أن تتدخل لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي^(١)، أي إن التوازن المالي في ظل الموازنة المتوازنة تتم ترجمته بالتوازن الاقتصادي للمالية العامة، ويتحقق عند تساوي المنافع التي يتم إقتطاعها من الدخل القومي، أي أن عدم التوازن المالي يعود إلى تجاوز العناصر السالبة في مالية الدولة لعناصرها الإيجابية، فإذا كان الاقتصاد في حالة توازن يصبح الإستثمار العام ذات إنتاجية أعلى من الإستثمار الخاص ومن ثم يحدث التوازن الاقتصادي للمالية العامة وهو ما يؤدي إلى حدوث توازن عام مع كمية الناتج القومي في مستوى أعلى^(٢)،

لذا أصبحت عناصر الموازنة العامة من نفقات وإيرادات عامة تستخدم لتحقيق توازن الاقتصاد القومي فالإنفاق العام يستخدم في زيادة أو إنقاص الإنفاق الكلي كذلك الإيرادات تؤثر على حجم الإنفاق الكلي، فأى زيادة في الإنفاق العام نتيجة إنشاء مشروعات عامة جديدة أو زيادة الإنفاق على مشروعات قائمة فإنه حتماً سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق الكلي ويتوقف حجم هذه الزيادة على قيمة مضاعف الإستثمار، كما أن تخفيض الضرائب يعني زيادة الإنفاق لأنه يتيح الفرصة للأفراد التصرف بقدر إضافي من دخولهم كانت الدولة تستولي عليه من قبل، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي يعني زيادة حجم الطلب الكلي ومن شأنه زيادة حجم المعروض من السلع ويؤثر على مستوى الإنتاج والعمالة بوجه عام، وعلى العكس فإن كل إنكماش في الإنفاق العام أو زيادة الضرائب تعني نقصان الطلب الكلي وإنخفاض حجم الطلب الفعلي وقلة حجم المعروض من السلع مما يؤثر سلباً على العمالة ومستوى الإنتاج، فهكذا يمكن للموازنة العامة عن طريق ما ذكر في أعلاه أن تحافظ على التوازن الاقتصادي ففي فترة العجز يمكن للدولة مواجهة حالة الكساد بزيادة الإنفاق العام والتغلب على إنخفاض حجم الطلب الفعلي، كما أن تحقق الفائض في الموازنة العامة من شأنه أن يخفض حجم الإنفاق الكلي ويقلص جزء من الطلب ويخفف من حدة التضخم أي يتم التضحية بتوازن الموازنة العامة لتحقيق هدف أكبر وهو التوازن الإقتصادي القومي^(٣).

وتهدف سياسة التوازن الاقتصادي إلى تحقيق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع وتوازن في ميزان المدفوعات ويمكن للدولة من خلال الموازنة العامة إعادة التوازن بين الطلب والعرض ففي حالة وجود فائض في عرض السلع تستطيع الدولة أن تتدخل عن طريق تشجيع تصدير الفائض من الإنتاج

(١) د. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٢) د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، مصدر سابق، ١٥٩.

(٣) د. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام - المالية العامة، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٦.

إلى الخارج بمنح مساعدات للمصدرين وإعفاءهم من الضرائب، أو تستطيع الدولة أن تمنح إعانات للمستهلكين أو تقوم بزيادة الرواتب حتى يتمكن أصحاب الأجور من إمتصاص الفائض ثم تعود الأسعار إلى التوازن، أما في حالة زيادة الطلب على السلع فيمكن للدولة أن تقلص الإنفاق الحكومي المباشر أو توجه نفقاتها نحو الإستثمار وأن تزيد من الضريبة على الدخل الشخصي والضريبة على أرباح الشركات وقد توجه الدولة النفقات العامة نحو المشاريع بشكل إعانات إقتصادية وقت الكساد وهذه الزيادة تؤدي لرفع الإنتاج^(١).

وكما ذكرنا سابقاً بأن قداسة مبدأ توازن الموازنة العامة التي كان يتمتع بها في ظل الفكر التقليدي لم تدم طويلاً، فأصبح التوازن المنشود في ظل الفكر المالي الحديث هو التوازن الإقتصادي الذي يسمح بوجود العجز أو الفائض في الموازنة العامة طالما كانا يهدفان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إذ إستمدت النظرية المالية الحديثة أصولها من التطور الذي حدث للنظريات الاقتصادية فالكميات المالية هي كميات إقتصادية، فإذا عجزت النظرية الاقتصادية التقليدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي فإن الفكر المالي الحديث يرى أن من الضروري على الدولة التدخل بشكل أو بآخر لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتؤكد النظريات الحديثة على أهمية تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها من أجل تحريض الطلب الفعلي وتحقيق التوازن الاقتصادي وصولاً لحالة التشغيل الكامل وتمويل هذه الزيادة عن طريق القروض أو الإصدار النقدي الجديد، أو الإستفادة من فائض الموازنة في أوقات التضخم لتقليص الطلب الفعلي وصولاً لتحقيق التوازن، أي ليس المهم أن تكون الموازنة في حالة عجز أو فائض أو في حالة توازن، بل المهم أن تستخدم الموازنة لتحقيق التوازن الكلي^(٢)،

كما أنه بإمكان الدولة إستخدام سياسة العجز المنظم في الموازنة العامة لمواجهة حالة الكساد، أي أن تعتمد الدولة إحداث عجز بمبلغ معين بطريقة مدروسة عند إعداد مشروع الموازنة العامة لبث الحياة في النشاط الاقتصادي، أي تزيد حجم الإنفاق العام على حجم الإيرادات العامة لمواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد كالكساد والعجز، أو بالعكس تعتمد الدولة على إحداث الفائض بأن تقوم بزيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة متى ما كانت تعاني من التضخم فتقوم بزيادة الضرائب أو اللجوء للقروض الإجبارية لسحب أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية التي سببت ارتفاع الأسعار وظهور التضخم، وعليه

(١) د. محمد عبد العزيز المعارك، د. علي شفيق، أصول وقواعد الموازنة العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض - السعودية، ٢٠٠٢، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، د. إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٥٠٥.

فأن العصر الحديث الذي شهد زيادة في تدخل الدولة في الحياة أصبح إستهداف تحقيق التوازن العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أمراً في غاية الأهمية يفوق أهمية سعي الدول لتحقيق التوازن الحسابي بين إيرادات الدولة ونفقاتها^(١).

الفرع الثاني:- دور الإيرادات الضريبية في تحقيق التوازن الإقتصادي.

لم تعد الضريبة مجرد وسيلة مالية بل أصبحت نتيجة لتطور دور الدولة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث غدت الضريبة خاصة في العصر الحديث من وسائل التأثير على العوامل الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ولكن أصبحت الضرائب وفقاً للفكر الحديث أداة تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية وزيادة الإستثمار وخاصة إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية^(٢)، إذ تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إذ يتم تحسين تعبئة الإيرادات المحلية من خلال زيادة حصيلة الضرائب وإعادة تقييم القاعدة الضريبية وتعزيز الإنصاف الضريبي والطابع التصاعدي للضرائب ومعالجة أوجه عدم الكفاءة الضريبية ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة، ويمكن للدولة عن طريق إقرار الإصلاحات الضريبية أن تستثمر هذه الحصيلة في مشروعات خدمية تبعث الثقة في نفوس دافعي الضريبة حتى تخلق لديهم الإحساس بواجب دفعها وعدم التهرب منها^(٣)، وتلعب الضرائب دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيمكن للدولة أن تستخدمها إلى جانب الأدوات الاقتصادية الأخرى في تخفيض معدلات التضخم ومعدلات البطالة من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال في حالتي الرواج والكساد كما تساهم في تخفيض حدة الفجوات التضخمية والإنكماشية التي يتعرض لها إقتصاد الدولة^(٤)،

حيث لا يوجد خلاف على أن النفقات الحكومية التي تمول عن طريق الضرائب تؤدي إلى خفض نسبة العجز المحتمل فيها، فضلاً عن الآثار المختلفة على النشاط الاقتصادي، إذ عادة ما تلجأ الدول إلى الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تشكل النفقات الحكومية تياراً متدفقاً من النقود إلى الأفراد في صورة مشتريات من السلع والخدمات ومدفوعات تحويلية ومن ضمنها الفائدة على

(١) د. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مصدر سابق، ١٤٢.

(٢) Calvin H Johnson, Apportionment of direct Taxes : The Foul – up in the core of The constitution , William and Mary Bill of Rights Journal , vol . 7 No . 1 , 1998 , p 69 .

(٣) د. بان صلاح عبد القادر، أثر الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد (٤٨) ، السنة الثامنة عشرة، حزيـــــران، ٢٠٢٣، ص ٢٨٥،

DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v32is.78 .

(٤) د. عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، مصدر سابق، ص ١٦٩.

الدين العام والقروض، أما الضرائب فتشكل تياراً من النقود يسير بشكل عكسي، من الأفراد إلى الحكومة، فإذا لجأت الحكومة لتمويل العجز من الضرائب المتحصلة فلن يكون هناك زيادة في عرض النقد بل يتناقص عرض النقد، وبعد أن تتفق الحكومة هذه الإيرادات فأن عرض النقد يزيد إلى أن يعود إلى مستواه السابق، وعليه لن يتغير صافي عرض النقد، كما إن للضرائب بإعتبارها أهم وسائل تمويل عجز الموازنة العامة أثراً على الاقتصاد تتمثل بإنخفاض الإدخار والإستهلاك في القطاع الخاص، ومن ثم الإستثمار نتيجة الإستقطاعات الضريبية من الدخل وكذلك تساهم الضرائب في إنخفاض عرض النقد في الأجل القصير بسبب فترة الإبطاء المتمثلة بالمدة بين فرض الضريبة وجبايتها وإنفاقها^(١)، ولكن لها محاذير أيضاً فعند زيادة معدلات الضريبة فإنه سيقص من هوامش أرباح المشروعات ويحد من قدرتها على التمويل الذاتي وبالتالي سيرفع من تكاليف الحصول على السلع والخدمات والمطالبة بزيادة الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع الضغط الضريبي^(٢)، كما أن إتجاه الدولة لتمويل عجز موازنتها عن طريق زيادة نسبة الضرائب المفروضة أو فرض ضرائب جديدة سيؤدي إلى تقليص حجم الدخل للأفراد ومن ثم تقليص حجم الإنفاق الخاص وبالتالي خفض الطلب الكلي^(٣).

(١) أ.د. حسين شناوة مجيد، عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٥، مصدر سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) د. خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والإستراتيجية المقترحة لعلاجها، بحث منشور في مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، العدد (١٤)، ٢٠٢٢، ص ١٠، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://sjcs.sha.edu.eg/index.php>، تأريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/١.

(٣) محمد سلمان جاسم، د. نزار ذياب عساف، قواعد السياسة المالية ودورها في تقليل عجز الموازنة العامة في العراق، بحث منشور في مجلة إقتصاديات الأعمال، المجلد (٥)، العدد (٥)، ٢٠٢٣، ص ١٢٣.

الخاتمة:-

لقد توصلنا في ختام بحثنا هذا (دور الضريبة في تمويل عجز الموازنة العامة وأثر ذلك على تحقيق التوازن الاقتصادي) إلى عدة إستنتاجات وتوصيات تمثلت بالآتي:-

أولاً:- الإستنتاجات

١. ليس من السهل تحديد مفهوم واحد للموازنة العامة إذ وضعت عدة مفاهيم لها شابها التطور في مفهومها فهي لم تعد مجرد وثيقة حسابية وتقديرية بل أصبحت تعتبر من الأدوات المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما تعتبر أداة من أدوات الإدارة لتحقيق المصلحة العامة.
٢. أدى تطور دور الدولة إلى زيادة النفقات العامة وتنوعها تبعاً لتنوع وظائف الدولة والتي أصبحت بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الوظائف التقليدية مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق ضمان إستخدام الموارد وتحقيق التنمية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين شرائح وطبقات المجتمع المختلفة.
٣. قلة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل نفقات الموازنة العامة للدولة نتيجة إعتداد العراق بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاته العامة والتي تكون أسعارها متذبذبة نتيجة المتغيرات العالمية.
٤. إفئقار جمهورية العراق لإنشاء صناديق سيادية للإستفادة من الوفرات المالية المتحققة لتكون حائط الصد الأول في حال تدهور أسعار النفط عالمياً لا سيما أن العراق يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاته.

ثانياً- التوصيات/

١. ضرورة التحديث المستمر للتشريعات المالية للدول خاصة التي تتعلق بالموازنة العامة وبما يتناسب مع المتغيرات التي تمر بها الموازنة العامة وبما يساعد الدولة على إنجاز مهامها دون عوائق.
٢. إعادة النظر بالتشريعات المالية المنظمة لأحكام الموازنات العامة والعمل على تضمينها أحكاماً خاصة بالتوازن الاقتصادي الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
٣. العمل على معالجة ما يعترى النظام الضريبي في جمهورية العراق من جمود والعمل على نشر الوعي الضريبي وذلك لرفع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة وتقليل الإعتداد على الإيرادات النفطية غير المستقرة والتشديد على تحصيل الضرائب بأنواعها.

٤. ضرورة سعي السلطتين التنفيذية والتشريعية لإنشاء صناديق سيادية في العراق لإستثمار فوائض الإيرادات النفطية والتي يمكن الإستفادة منها في أوقات الأزمات وأن يتم بذل الجهود للعمل على معالجة ما يعتري إقامتها من معوقات.

المصادر

- المصادر باللغة العربية

أولاً- المعاجم

- ١- العلامة أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب (المجلد الرابع)، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧.
- ٢- العلامة أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب (المجلد السادس)، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧.

ثانياً- الكتب

- ١- إبراهيم عبد الكريم غازي، التشريع المالي في الميزانية العامة للدولة، مطبعة البصرة، ١٩٧٠.
- ٢- احمد حسن الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة تكريت، صلاح الدين-العراق، ٢٠١٣.
- ٣- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠١٣.
- ٤- حسين شناوة مجيد، عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٥، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف، ٢٠٢٣.
- ٥- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٣.
- ٦- حيدر حسين طعمة، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطية، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد - العراق، ٢٠١٢.
- ٧- خالد سعد زغول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.
- ٨- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة.
- ٩- خالد شواني، حدود رقابة القضاء الدستوري على قانون الموازنة العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ٢٠٢٢.
- ١٠- خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٦.
- ١١- رانيا محمود عمارة، المالية العامة - الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الحيزة - مصر، ٢٠١٤.
- ١٢- رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، دار السنهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٨.
- ١٣- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٣.
- ١٤- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت-لبنان، ٢٠١٥.

- ١٥- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بيروت، ٢٠١٢.
- ١٦- عادل عمر، دور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي في ظل الإقتصاد الحر.
- ١٧- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إشراف للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١١.
- ١٨- عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، ٢٠١٤.
- ١٩- عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ٢٠١٥.
- ٢٠- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، ٢٠١٥.
- ٢١- عبد العال صكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٧٢.
- ٢٢- عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥.
- ٢٣- عبد الحكيم الرفاعي، علم المالية العامة، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد - العراق، ١٩٤٤-١٩٤٥.
- ٢٤- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٩١.
- ٢٥- عبد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الإقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ٢٠١١.
- ٢٦- عبد الهادي مقبل، محاضرات في الإقتصاد، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ٢٠١٣.
- ٢٧- علي العربي، عبد المعطي عسّاف، إدارة المالية العامة.
- ٢٨- علي عبد الرحيم عبودي، هندسة الموازنة العامة في العراق إدارة الإصلاح وإستدامة التمويل، الساقى للطباعة والتوزيع، بغداد- العراق، ٢٠٢٣.
- ٢٩- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٩٩٩.
- ٣٠- علي هادي عطية الهلالي، الإتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة، بدون ذكر طبعة ومكان الطبع، ٢٠١٢.
- ٣١- عمار فوزي كاظم المياحي، د. ليلى فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ٢٠٢٠.
- ٣٢- فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١٣.
- ٣٣- فوزي عطوي، المالية العامة-النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٣.
- ٣٤- قيس حسن عواد البدراني، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠١٠.
- ٣٥- كاظم السعيد، ميزانية الدولة-النظريات العامة وتطبيقاتها في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٩.
- ٣٦- مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام- المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٤.

٣٧- مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات إستخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، ٢٠١٥.

٣٨- محمد حلمي مراد، الميزانية العامة- قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية، محاضرات أقيمت على طلبه قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٠.

٣٩- محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠.

٤٠- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٨.

٤١- محمد عبد العزيز المعارك، علي شفيق، أصول وقواعد الموازنة العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض- السعودية، ٢٠٠٢.

٤٢- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، ٢٠٠٦.

٤٣- محمد وديع بدوي، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة - مصر ، ١٩٦٦.

٤٤- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ٢٠١٨.

٤٥- هشام محمد صفوت العمري، إقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة عصام، بغداد - العراق، ١٩٨٦.

٤٦- يونس البطريق، حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠١.

ثالثاً - الرسائل الجامعية

١- خالد ببوش، عبد الغني سليمان، إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة (دراسة حالة الجزائر للفترة ١٩٩٩-٢٠١٥)، مذكرة لنيل شهادة الماستر مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد دراية ادرار - الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦.

٢- علي راضي محمد، إنعكاسات تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة- (تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠٢١.

٣- كوثر حسن يوسف عبد الله، أثر الحوكمة الإلكترونية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كركوك، ٢٠٢٢.

٤- هدى هلال حسين، دور الجهاز المصرفي في تقليص عجز الموازنة الاتحادية العراقية بإستخدام حوالات الخزينة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، ٢٠١٨.

رابعاً - البحوث والدراسات والدوريات

١- إبتسام علي حسين، بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الإقتصادي في العراق، بحث منشور في مجلة إقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (خاص - ج٢) ، أيلول/٢٠٢١.

٢- بان صلاح عبد القادر، أثر الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد (٤٨)، السنة الثامنة عشرة، حزيران، ٢٠٢٣، DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v32is.78 .

٣- بان صلاح عبد القادر، دور الدولة الإنفاقي في الحد من البطالة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانونون- جامعة بغداد، المجلد (٢٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص ٢٧٣، DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v32is.78 .

- ٤- توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد (٢)، العدد (١٣)، ٢٠١٥.
- ٥- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والإستراتيجية المقترحة لعلاجها، بحث منشور في مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، العدد (١٤)، ٢٠٢٢، ص ١٠، منشور على الموقع الإلكتروني <https://sjcs.sha.edu.eg/index.php>.
- ٦- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، بحث منشور في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة في الجزائر، العدد (١٤)، ٢٠١٣.
- ٧- سالم عبد الحسين سالم، الموازنة العامة ودورا السلطة التشريعية والتنفيذية تجاهها مع إشارة إلى العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١١)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة بغداد، المجلد (١٨)، العدد (٦٦)، ٢٠١٢.
- ٨- شيماء فاضل محمد، إسرائ عبد فرحان، فاطمة مصحب، عجز موازنة العراق الاتحادية (الأسباب والمعالجات للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩)، بحث منشور في مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠٢١.
- ٩- علي هادي عطية الهلالي، مدة الطعن بعدم دستورية قانون الموازنة العامة متوسطة الأجل في ظل قرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (١٥٥) وموحداتها (١٦٣/إتحادية/٢٠٢٢)، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون- جامعة بغداد، المجلد (٣٩)، العدد الأول، ٢٠٢٤، DOI:https://doi.org/10.35246/jvdvgk81.
- ١٠- عمار فوزي كاظم المياحي، التصحيح التشريعي في أسعار المشتقات النفطية العراقية بين تحديات المرحلة ومعالجات المستقبل، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق- جامعة النهرين، المجلد (٨)، العدد (٢)، ٢٠٠٦، DOI:https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.687.
- ١١- محمد سلمان جاسم، د. نزار ذياب عساف، قواعد السياسة المالية ودورها في تقليل عجز الموازنة العامة في العراق، بحث منشور في مجلة إقتصاديات الأعمال، المجلد (٥)، العدد (٥)، ٢٠٢٣.
- ١٢- محمد علوم محمد، الإعتبار الشخصي للمكلف الضريبي في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية القانون - جامعة تكريت، السنة (٨)، المجلد (٣)، العدد (٢٩)، ٢٠١٦.
- ١٣- مصطفى رفيق عبد الرزاق، د. عاطف لافي مرزوك، الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الكوفة، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، ٢٠١٥.
- ١٤- منال جابر مرسي محمد، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، بحث منشور في المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (٥١)، العدد (١)، ٢٠٢١.
- ١٥- وسيلة السبتي، د. محمد لمين علون، أ. حليلة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد (١) المجلد (٥)، عام ٢٠١٩، ص ١٨٠.

خامساً - التشريعات

- ١- قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (٢٨) لعام/١٩٤٠ (الملغي).
- ٢- قانون الموازنة العامة المصري رقم (٥٣) لعام/١٩٧٣.
- ٣- أمر سلطة الائتلاف (المنحلة) المرقم (٩٤) لعام/٢٠٠٤.
- ٤- قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة/٢٠١٩ (المعدل).
- ٥- قانون تنظيم الموازنة العامة الأردني رقم (١٣) لعام/٢٠٢١.

تاسعاً- المصادر الأخرى

١- أ.د. بان صلاح عبد القادر، الموازنة العامة، من مجموعة محاضرات أُلقيت على طلبية الدراسات العليا، الكورس الأول، كلية القانون - جامعة بغداد ، ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

عاشراً - المصادر باللغة الإنكليزية

- 1- Aaron Wildavsky , Controlling Puplic Expenditure : The Theory of Expenditure Limitation , OECD Journal On Budgeting , vol , 2 , No . 4 , 2003.
- 2- Calvin H Johnson, Apportionment of direct Taxes : The Foul – up in the core of The constitution , William and Mary Bill of Rights Journal , vol . 7 No . 1 , 1998.
- 3- CFOA, Recommended Budget Pactices ,United States of America, Fairmount capital Advisors,Inc, 1998 .